

انعكاسات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول الأوباك خلال الفترة (2000-2015) دراسة قياسية إستشرافية

عبدالقادر قطاف

المركز الجامعي أفلو-الاعواط، الجزائر
aek.guettaf@cu-aflou.dz

محمد ماهي

المركز الجامعي أفلو-الاعواط، الجزائر
mahi.mohamed@cu-aflou.dz

Oil price reflections on the total economic changes of the OAPAC states during the period (2000-2015) an advisory study

MAHI Mohamed

University centre of Aflou, Algeria

GUETTAF Abdelkader

University centre of Aflou, Algeria

Abstract:

Oil is the main engine for the economies of the Arab countries, where it relies heavily on oil resources in economic development, because the Arab countries have a huge stockpile of this strategic material, but the permanent association with oil has created several economic problems for the Arab States How to finance development in the face of price instability by improving the economic indicators of these countries.

This study was to address the extent to which the economies of the oil-exporting Arab countries are linked to the changes in oil prices and their impact on some of the macroeconomic indicators of the Arab oil exporters, by knowing the direct impact of the oil resources on the macroeconomic variables Of the Arab oil exporting countries.

Keywords: Oil, macro-economic variables, oil resources.

مستخلص:

يعتبر النفط المحرك الرئيس لاقتصاديات البلدان العربية حيث تعتمد بشكل كبير جداً على الموارد النفطية في التنمية الاقتصادية، نظراً لتوفر البلدان العربية على مخزون هائل من هذه المادة الاستراتيجية، إلا أن الإرتباط الدائم بالنفط خلق عدة مشاكل إقتصادية للدول العربية منها كيفية تمويل التنمية في ظل عدم الإستقرار في الاسعار من خلال تحسين المؤشرات الإقتصادية لهذه الدول.

وقد جاءت هذه الدراسة لتعالج مدى إرتباط اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط OAPAC بتغيرات أسعار النفط وتأثيرها على بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية للدول العربية المصدرة للنفط، من خلال معرفة التأثير المباشر للموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول العربية المصدرة للنفط.

الكلمات المفتاحية: النفط، المتغيرات الاقتصادية الكلية، الموارد النفطية.

JEL Classification Codes : Q43; F62; F41

مقدمة:

تعتبر الدول العربية المصدرة للنفط من بين الدول النامية التي تعتمد على النفط كسلعة حيوية وإستراتيجية في صادراتها وهي دول ريعية تعتمد على المحروقات في تنفيذ وتمويل التنمية، ونظرا لطبيعة إقتصاديات هذه الدول فإنها تتأثر بالتقلبات الحاصلة في مجال الطاقة، وباعتبار النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى فإن درجة تأثرها تكون بهذه السلعة الحيوية، وقد ساهم النفط في إقتصاديات الكثير من الدول عبر العالم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتأثيره على السياسات الاقتصادية الكلية لهاته الدول خاصة منها تلك التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانياتها العامة، وقد كان للدول العربية المصدرة للنفط تأثيرها على الأسواق العالمية من خلال حصتها داخل هذه الأسواق وكذا الدور السياسي والإقتصادي الذي لعبه النفط العربي في مختلف الصراعات الجيوسياسية.

وقد شهدت الأسواق العالمية منذ مطلع القرن العشرين تقلبات مفاجئة وعدم إستقرار في الأسعار أدى إلى ضرورة إعادة النظر في كيفية إدارة الموارد النفطية وتأثيرها على المؤشرات الإقتصادية.

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكال الرئيسي التالي :

كيف يمكن أن تؤثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الإقتصادي، ميزان المدفوعات، التوظيف، التضخم) في الدول العربية المصدرة للنفط ؟

- التساؤلات الفرعية :

تنبثق عن التساؤل الرئيسي بعض الأسئلة الفرعية حول:

- ما هي أهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال فترة الدراسة ؟

- ما مدى تأثير الموارد النفطية في الساحة الإقتصادية للدول العربية ؟

- ما هو تأثير أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول العربية المصدرة للنفط ؟

- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة الفرعية ومعالجة التساؤل الرئيسي يمكن تبني الفرضيات الآتية:

الفرضية 01: التغيرات في العرض و الطلب هي العامل الأساسي لتغير أسعار النفط؛

الفرضية 02: يؤثر التغير في السعر النفطي بشكل مباشر على المؤشرات الإقتصادية للدول العربية.

- أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي يلعبه النفط على الساحة الجيوسياسية والإقتصادية العالمية والإهتمام الكبير من

طرف الباحثين في المجال الإقتصادي.

- نظرا لكون النفط المادة الأساسية لهيكل الاقتصاد في الدول العربية فإن دراسة تأثيره تعطى أهمية كبيرة لذلك.

- تقلبات أسعار النفط ودرجة تأثيرها على الإقتصاد العالمي بصفة عامة والدول المصدرة خاصة.

- منهج الدراسة:

من أجل الوصول إلى الهدف المنشود من الدراسة تمت الاستعانة بمجموعة من المناهج المستخدمة في البحث العلمي،

حيث تم الاستعانة بالمنهج الوصفي في دراسة أسعار النفط في الأسواق العالمية للنفط لفترة الدراسة والتطرق لدور الموارد

النفطية في تنمية الاقتصاد واستخدام المنهج التحليلي في فيما يتعلق بباقي أجزاء الدراسة من خلال تحليل أهم الاثار المترتبة

بتأرجح أسعار النفط وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية لكل منها وتحليلها وفقا لمقتضيات الدراسة.

1. أنواع التسعير وتطورات الأسعار في الأسواق العالمية للنفط

يتميز النفط بدرجة تأثر كبيرة بالأجواء والتقلبات الجيوسياسية ولا يخضع فقط لعوامل السوق أو العوامل الاقتصادية المتمثلة في العرض والطلب، وإختلفت طرق تحديد الأسعار منذ ظهوره إل يومنا هذا.

1.1 أنواع التسعير النفطي:

هناك عدة أسعار نوردها كمايلي:

- 1- السعر المعلن: هو سعر محدد ومعلن من طرف العارض للنفط وتاريخها ظهر في أمريكا سنة 1880 واستمر لغاية نهاية الخمسينات وهو متلازم مع حالة الاحتكار من قبل الشركات النفطية وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها.
- 2- السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة، وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك أو الدول الأجنبية الأخرى.
- 3- سعر الإشارة (المعدل): هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية، من أجل تقييم أو توزيع العوائد بين الطرفين إن سعر الإشارة عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، إن هذا السعر أخذ به وطبقته العديد من البلدان النفطية، مثل ماتم بين فرنسا والجزائر في عام 1965. (الدوري، 1983، ص: 198-198).
- 4- السعر الفوري (الآني): هو عبارة عن قيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحر للبترول بصورة فورية أو آنية وقد برز هذا السعر للوجود مع وجود السوق الحرة، ويتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض والطلب على البترول الخام، فإذا كان الاختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقاربا له ويكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبير.
- 5- سعر التكلفة الضريبية: يمثل هذا السعر الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل أو طن من النفط الخام، ويساوي سعر الكلفة الضريبية كلفة الإنتاج مضاف إليها عائد الحكومة (الضريبة + الربح) أو أي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للحكومة المعنية، وتحصل الشركة المستغلة للبترول على البترول المنتج من قبلها في البلدان البترولية كطرف مشتري له ويعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على البترول ويمثل الأساس الذي تتحرك وفقه الأسعار. (Angelier, 1987, P: 66)
- 6- سعر التحويل: هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة، وهو سعر حسابي يهدف إلى جعل الضرائب على أرباح الشركات النفطية في الدول المسجلة فيما تبلغ حدا أدنى، ويمكن أن يستعمل سعر التحويل عند انتقال النفط من نشاط إلى آخر ضمن الشركة الأم، كأن تباع أكسون لاستخراج الخام إلى أكسون للتكرير، وقد رفضت الدول المنتجة الاعتراف بهذا السعر والتعامل به كأساس لاحتساب إيراداتها النقدية من النفط.

- 7- السعر الرسمي (الإداري): هو سعر يتحدد بالقيمة النقدية لوحدة النفط في زمن معلوم، ويتحدد من طرف جهة رسمية أو إدارية وبرز هذا السعر مع بداية السبعينات للدلالة على أسعار بلدان الأوبك المعلنة رسمياً من قبلها، وحالياً يرتبط هذا السعر بالتغيرات التي تحدث في السوق الفورية.
- 8- السعر الترجيحي: هو سعر يعبر عن القيمة النقدية لوحدة النفط الخام في زمن معلوم، وبوحدات محددة على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروحاً منه تكلفة التكرير وهامش الربح ومصاريف النقل وظهر هذا السعر منتصف الثمانينات في السوق الفورية.
- 9- السعر الأرجاعي: هو القيمة النقدية لوحدة النفط الخام في زمن معلوم ومحدد على أساس السعر الفوري الخام والسعر الترجيحي وظهر نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في السوق الفورية الأجلة (أي سوق المضاربة).
- 10- سعر المقارضة النقطي: هو القيمة النقدية للوحدة النقدية في زمن معلوم، ويحدد على أساس سعر أقل من السعر الرسمي وكذلك أقل من السعر الفوري، أي يكون هو السعر المتحقق. وظهر نتيجة وجود فائض للمعروض النقدي في السوق الدولية نهاية الثمانينات. (خليل، 2015، بدون صفحة)

2.1. تطور الأسعار في الأسواق العالمية للنفط خلال فترة الدراسة:

تميزت السوق النفطية خلال عشرينات القرن العشرين بحدوث صدمات حادة، بدءاً بانخفاض الأسعار إثر أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه وبداية 2002 بدأت أسعار النفط بالانتعاش، لتعرف بعدها منحنى تصاعدي خاصة بعد الإجتياح الأمريكي للعراق سنة 2003 محدثة بذلك صدمة في عرض النفط ما أدى إلى انخفاض الإمدادات النفطية في السوق العالمي خاصة بعد حدوث بعض الإضطرابات في فنزويلا في الفترة الممتدة من 2004 - 2005 استمر اختلال توازن العرض والطلب بسبب الخلاف بين الحكومة الروسية وشركة يوكوس النفطية ما أدى إلى خفض الإنتاج الروسي، إضافة إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط من قبل دول شرق آسيا والشرق الأوسط، وهو ما خلق فجوة بين العرض والطلب سمحت للأسعار أن بالإرتفاع لتتجاوز عتبة الستين دولار لأول مرة. (النقي، 2012، ص:55)

ومه نهاية عام 2007 كانت الأسعار قد كسرت حواجز قياسية محققة 100 دولار للبرميل، نتيجة الأسباب السابقة الذكر بالإضافة إلى بؤادر ظهور أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك حدة المضاربة في السوق النفطية، لتتواصل بعد ذلك الأسعار في الارتفاع إلى أن وصلت أعلى مستوياتها في التاريخ في شهر جويلية من سنة 2008 والذي كان حوالي 148.28 د للبرميل.

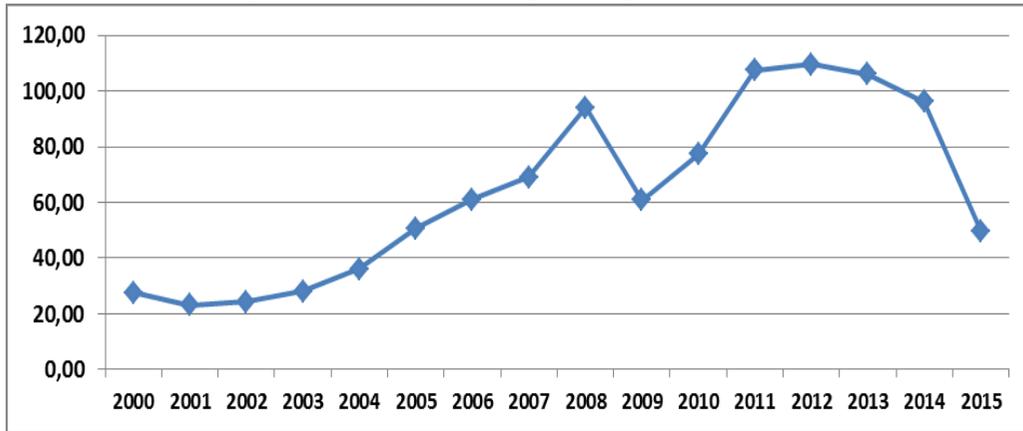
لكن سرعان ما إتجهت الأسعار نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف الناشئة عن الركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري، وفي 5 ديسمبر 2008 بلغ سعر البرميل 40.12 د/ ب أعقبت هذه الأزمة فترة إنخفاض خلال الفترة من 2009 - 2011، مما أدى بمنظمة الأوبك للإستمرار في خفض الطاقة الانتاجية ليصل حجم الإنخفاض 4.2 مليون برميل في اليوم، إضافة إلى إستمرار الطلب في آسيا هذا ما سمح للأسعار بالانتعاش مرة أخرى، واستمر هذا الارتفاع حتى بلغ متوسط سعر النفط خلال سنة 2010 حوالي 77.45 د/ للبرميل. (بالشعور، 2016، ص:105)

إنطلاقاً من سنة 2011 عرفت السوق النفطية إضطرابات كبيرة أدت إلى تعزيز الفجوة بين العرض والطلب، ما أدى إلى نمو أسعار النفط خاصة بعد القلق الذي ساد حول توقف صادرات النفط الليبية بسبب الأحداث التي مستها خلال ما إصطلح عليه بالربيع العربي، إضافة لإستمرار ارتفاع الطلب من قبل الاقتصاديات الصاعدة في كل من آسيا، وإفريقيا الجنوبية، وكل هذه العوامل دفعت أسعار النفط في اتجاه تصاعدي خلال سنة 2011 والفترة التي تلتها.

جاء انهيار أسعار النفط نهاية سنة 2014 مخالفاً لتوقعات الاقتصاديين، حيث أن تراجع الإمدادات النفطية بسبب الإضطرابات في أهم مناطق الإنتاج، إضافة إلى وعدم وجود بدائل اقتصادية للنفط في المدى القصير يجعل من الاقتصاديين يتوقعون إستقرار الأسعار في مستويات تفوق 110 دولار للبرميل.

إنخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام 2015 بشكل ملحوظ، لتصل إلى أقل من مستوياتها منذ 2005، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تراوح بين 33.6 و 62.2 د/البرميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 49.5 دولار للبرميل، مشكلاً بذلك إنخفاضاً بحدود 46.7 دولار للبرميل أي ما يعادل نسبة إنخفاض 48.5% بالمقارنة مع 2014. (النقي، 2015، ص 43).

الشكل 1: الاسعار الفورية السنوية لسلة أوبك (دولار امريكي / برميل)



المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على معطيات قاعدة بيانات أوبك OAPC

2. الإمكانيات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط:

تحتوي الدول العربية على إمكانيات هائلة من الطاقة تؤهلها على أن تكون ضمن الخارطة العالمية للطاقة فقد ساهمت بشكل كبير في تمويل الأسواق العالمية بالإحتياجات الضرورية منه.

الوحدة: مليار برميل

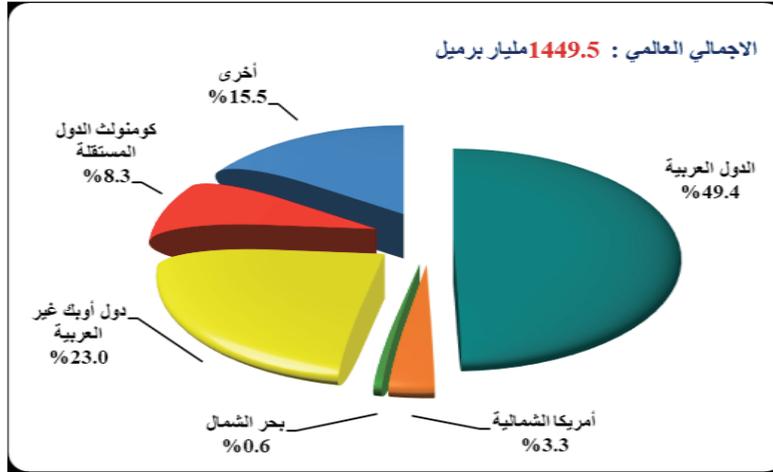
الجدول 1: احتياطات النفط في العالم 2013 – 2017

البيان	2017	2016	2015	2014	2013
إجمالي الدول العربية	716.38	716.39	711.81	711.93	713.20
إجمالي دول أوبك العربية	706.84	706.84	702.33	702.26	703.53
إجمالي دول أوبك	1033.87	1016.69	1010.21	1009.21	1011.57
إجمالي دول العالم	1449.51	1445.80	1291.17	1285.44	1285.49

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط 2017.

من الجدول السابق نلاحظ المكانة الهامة التي تحتلها الدول العربية في الإحتياطات العالمية النفطية حيث نجد أن الدول العربية تحوز على أكثر من 716.38 مليار برميل كإحتياطي نفطي سنة 2017 مما يؤهلها لإحتلال المرتبة الأولى كأكبر إحتياطي عالمي.

الشكل 1: إحتياطيات النفط العالمية وفق المجموعات لسنة 2017



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط 2017.

تهيمن الدول العربية على نصف الإحتياطي العالمي بنسبة 49.4% والذي يقدر هذا الإحتياطي بـ 1449.5 مليار برميل في سنة 2017 ومن يمكن إستنتاج المكانة الهامة للنفط العربي ضمن الخارطة الطاقوية في العالم. بلغ إحتياطي الدول العربية من النفط الخام التقليدي في نهاية عام 2015 حوالي 712.2 مليار برميل، أي ما يمثل نحو 55.5% من الإحتياطي العالمي البالغ 1285.4 مليار برميل وبلغ إحتياطي الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2015 نحو 54.5 تريليون متر مكعب، مشكلا نسبة 27.7% من الإحتياطي العالمي. وقد بلغ إنتاج الدول العربية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي في عام 2015 نحو 27.6 مليون برميل يوميا، استأثرت منها الدول الأعضاء في أوبك بحصة 96% من الإجمالي العربي. وفيما يتعلق بإنتاج الدول العربية من النفط الخام فقط، فقد بلغ 23.6 مليون برميل يوميا مرتفعا بنسبة 4.3% مقارنة بعام 2014 ومشكلا نحو 30.3%.

وفيما يخص إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الدول العربية فقد وصل مستواه إلى 559.1 مليار متر مكعب عام 2015 وقد استحوذت الدول الأعضاء في منظمة أوبك (على حوالي 527.2 مليار متر مكعب، أي ما يشكل 94.3% من إنتاج الدول العربية، وقد استأثرت الدول العربية مجتمعة بنحو 15.3% من الإنتاج العالمي البالغ 3644 مليار متر مكعب والشكل التالي يوضح نسب إحتياطي النفط الخام دول أوبك إلى العالم. (منظمة أوبك، تقرير الأمين العام السنوي، أعداد مختلفة)

3. المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية النفطية

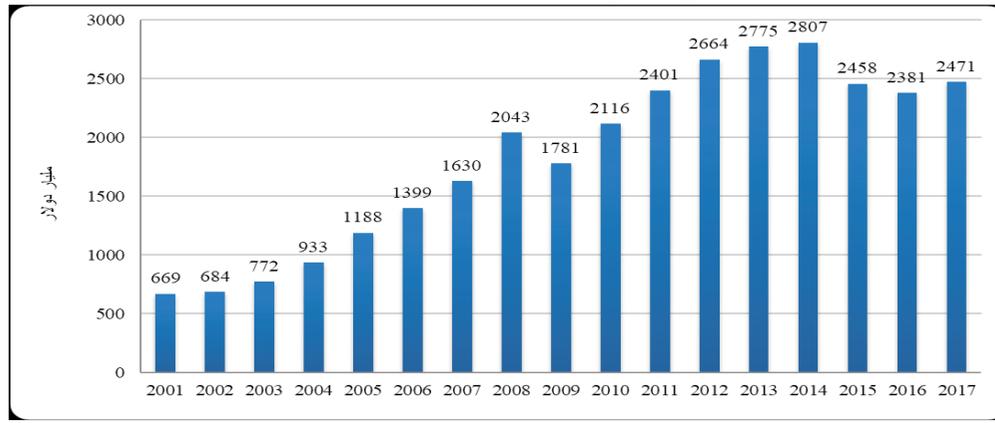
1.3 النمو الإقتصادي:

يعتبر القطاع النفطي في اغلب الدول العربية المساهم الكبير في النمو الإقتصادي معبرا عنه بالنتائج المحلي الإجمالي نظرا للإرتباط الوثيق لإقتصاديات الدول العربية بالنفط.

يعتبر أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويُعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة كما يمثل النمو الاقتصادي زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع مساهمة ذلك بتوفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية والحفاظ على الموارد غير المتجددة كالنفط والغاز من النضوب والحرص على استعمال الموارد المتجددة وحمايتها من التلوث.

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، ولذلك يعني النمو الاقتصادي، بشكل عام، زيادة الدخل لدولة معينة. وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو. حيث تقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها. ويعتبر التقدم التكنولوجي والزيادة في رأس المال وتحسين مستوى التعليم الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي. تشكل عوائد النفط بالنسبة الدول المصدرة للنفط المصدر الأساسي لتحويل برامج التنمية الشاملة فيها، حيث تعتمد اقتصادياتها على النفط بدرجة كبيرة، فاقصادها نفطي في الدرجة الأولى، إذ تغذي العوائد النفطية موازين حكوماتها بقسط كبير من مواردها، وتساهم في بناء الاحتياطي النقدي للاقتصاد الوطني.

الشكل 2: تطور الناتج المحلي للدول العربية
الوحدة: مليار دولار



المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2018 صندوق النقد العربي

الملاحظ من البيانات الإحصائية هي التاثر الكبير لمعدلات النمو الإقتصادية للدول العربية بالتقلبات في أسعار النفط حيث نجد الناتج المحلي قد تطور بشكل لافت من سنة 2001 إلى سنة 2008 حيث إنتقل من 669 مليار دولار إلى 2043 مليار دولار ثم إنخفض بشكل مفاجئ سنة 2009 كنتيجة لتأثيرات الأزمة المالية العالمية 2008 والإنكماش في الإقتصاد العالمي، ثم بدأ بالتحسن التدريجي نتيجة إرتفاع أسعار النفط حيث وصل سنة 2014 إلى أعلى مستوى له بـ 2807 مليار دولار ثم تراجع للسنوات الثلاث التالية 2015 إلى 2017 نتيجة الإنخفاض في أسعار النفط.

الشكل 3: تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية الوحدة: %



المصدر: مخرجات برنامج الإكسل بالإعتماد على معطيات التقرير السنوي العربي الموحد 2016

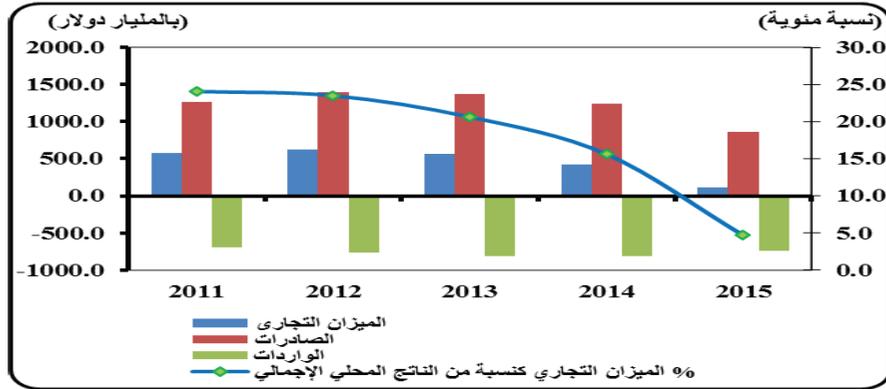
عرفت معدلات النمو تذبذبات مختلفة ومتباينة، حيث تظهر نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بوضوح، درجة التاثر بالعائدات البترولية، والأزمات الخارجية، وكان ذلك نتيجة لعدة عوامل من أهمها انخفاض أسعار النفط وإيرادات صادرات الطاقة في الدول المصدرة للنفط والاضطرابات السياسية والاجتماعية المستمرة في المنطقة، وتستمر المنطقة العربية بتسجيل

نمو منخفض نتيجة الضغوط التي يتعرض لها عدد من الاقتصاديات العربية كمصر وليبيا وسوريا واليمن وتونس والعراق، إضافة إلى تداعيات الأزمة السورية على الدول المجاورة، والتي تعيق حركة التجارة والاستثمار والسياحة وبالتالي النشاط الاقتصادي.

2.3. ميزان المدفوعات للدول العربية المصدرة للنفط:

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما، بأنه سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة، ويعبر التوازن عن تساوي مجموع البنود الدائنة مع مجموع البنود المدينة بحيث يكون الرصيد الكلي يساوي صفر، ويتكون من العناصر المتمثلة في حساب الميزان الجاري، الحساب الرأسمالي والمالي، حساب التسويات الرسمية.

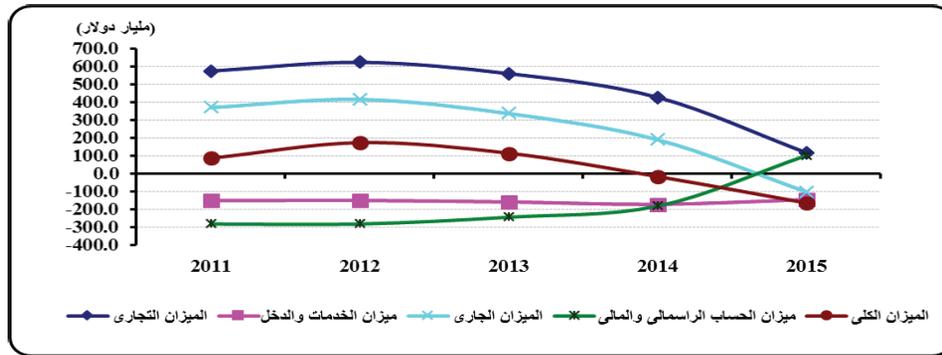
الشكل 4: تطور رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي للدول العربية 2011-2015.



المصدر: مخرجات برنامج الإكسل بالإعتماد على معطيات التقرير السنوي العربي الموحد 2016

من الشكل نلاحظ الإنخفاض الكبير والمتواصل في رصيد الميزان التجاري منذ سنة 2011 إلى غاية سنة 2015 حيث تأثر الميزان الجاري والتجاري بتطورات أسعار النفط العالمية من خلال العلاقة الطردية القوية التي تربط نسبة الميزان الجاري والتجاري بالناتج المحلي الخام والذي تأثر بالعائدات النفطية في كل مراحل تغيرها، فقد سجلت النسبة الميزان التجاري والجاري انخفاض حاد سنة 2009 بسبب انخفاض أسعار النفط المتأثرة بالأزمة المالية، ثم عاودت النسبة الارتفاع إلى غاية سنة 2012 بوتيرة أقل، وقد سجلت سنة 2013 بقاء النمو في البلدان المصدرة للبتروول في هذه المنطقة معتبرا ولو أنه في انخفاض مقارنة مع سنة 2012 مدعما بسياسات ميزانية توسعية، سُجِلت أكبر معدلات النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي 3.8% في السعودية، 4.8% في الإمارات العربية المتحدة، 6.2% في قطر و 4.9% في البحرين ثم تابعت وتيرة الانخفاض نتيجة لانخفاض العوائد البتروولية المتأثرة هي كذلك بأسعار النفط العالمية، والشكل الآتي يبين لنا مدى التراجع في موازين المدفوعات.

الشكل 4: تطور ميزان المدفوعات للدول العربية 2011-2015



المصدر: مخرجات برنامج الإكسل بالإعتماد على معطيات التقرير السنوي العربي الموحد 2016

3.3. التوظيف:

بمفهومه الكامل ينصرف إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج، والتي من بينها العمل، وبحث موضوع التشغيل الكامل مهم لأن تعويض البطالين تعتبر تكلفة إضافية بالنسبة للمجتمع كما هي تعطيل مورد مهم، بالإضافة أن العنصر البشري ينظر إليه باعتباره أصلاً استثمارياً يجب إدارته وتطوره بفعالية وكفاءة، كما أنه يعكس رؤياً مستقبلية وبعد نظر للاحتياجات المستقبلية للموارد البشرية التي تدير عجلة الاقتصاد لأي دولة تصبو إلى النمو والتطور.

الجدول 2: معدل البطالة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن قيمة الصادرات.

الصف	الدولة	عدد السكان (الف نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي (دولار)	نصيب الفرد من الصادرات (دولار)	معدل البطالة %
1	الإمارات	8 178	375 230	50 344	45 883	6 156	3.8%
1	البحرين	1 380	32 241	3 069	23 363	2 224	3.10%
1	قطر	2 423	166 510	9 728	68 721	4 015	0.40%
1	الكويت	4 023	116 924	44 642	29 064	11 097	4.10%
1	ليبيا	9 115	20 655	2 501	2 266	274	19.50%
2	الجزائر	39 950	181 712	13 804	4 548	346	11.20%
2	السعودية	31 521	653 219	140 358	20 723	4 453	5.70%
2	العراق	36 936	143 413	48 924	3 883	1 325	11.00%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات التقرير العربي الموحد 2016

نلاحظ من خلال الجدول تفاوت نسبة البطالة ونصيب الفرد من الناتج المحلي، وكذا نصيبه من الصادرات، بين المجموعتين ذات الكثافة السكانية المحدودة والبلدان ذات الكثافة السكانية المرتفعة، والاستثناء هي ليبيا في المجموعة الأولى بحكم الأوضاع السياسية، بينما الاستثناء في المجموعة الثانية، وهي السعودية بحكم حجم صادراتها من النفط والتي تمثل أكثر من 45% من مجموع أوبك. كما أنه، وبسبب انخفاض معدل النمو وانخفاض الإنفاق الاستثماري في الموازنات العامة بالإضافة إلى انخفاض ناتج القطاع النفطي فإن هذه المعطيات قد يكون لها آثار سلبية على التشغيل.

4.3. التضخم:

هو الارتفاع العام في الأسعار، أو هو المعدل الإجمالي لزيادة سعر السلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة معينة من الزمن، ويحدث التضخم عموماً نتيجة اختلال التوازن بين خلق الأرصدة النقدية والتوسع في الاقتصاد. إذا ما توسع المعروض النقدي بوتيرة أسرع من الاقتصاد، ينتج عن هذا عموماً ارتفاع مستويات الأسعار.

الجدول 3: معدل التغير السنوي في الرقم القياسي للمستهلك الوحدة: %

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البحرين	0.7-	2.6	2.1	0.4-	2.8	3.3	2.7	1.8
قطر	1.7	8.8	2.4	1.9 -	1.9	3.1	3.3	1.7
الكويت	1.6	4.1	4.5	4.9	3.2	2.7	2.9	3.3
ليبيا	2.9-	2.7	2.5	15.9	6.1	2.6	2.8	8.0
الجزائر	0.3	1.4	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8
متوسط الدول العربية	2.1	6.1	4.5	5.9	7.5	9.4	6.0	6.1

المصدر: التقرير العربي الموحد 2016 لصندوق النقد العربي.

نسجل تراجع أثر التضخم المستورد في بعض الدول العربية، حيث شهدت معدلات التضخم لدى الدول العربية المصدرة للنفط، انخفاضاً نظراً لتأثير الإيجابي لانخفاض الأسعار العالمية للنفط والغذاء وارتفاع قيمة عملات بعض الدول المجموعة المرتبطة بالدولار، ولكن في المقابل شهدت بعض البلدان العربية ضغوطاً تضخمية ناتجة عن تدابير إصلاح نظم دعم السلع الأساسية، كما أدت الظروف الداخلية التي شهدتها بعض الدول العربية إلى زيادة الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع مستويات الطلب، نتيجة لتلك التطورات المذكورة، شهد 2015 تراجع معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة إلى نحو 6.5% مقارنة مع 8.1% مسجلة في 2014.

4. الدارسة القياسية باستخدام نموذج " Panel "

1.4. إختبار الإستقرارية للمتغيرات الإقتصادية (قيد الدراسة)

سنحاول من خلال هذا البند دراسة إستقرارية السلاسل للمتغيرات الاقتصادية الكلية سابقة الذكر ومتغير الإيرادات

النفطية وفق الجداول التالية :

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)			
Series: SX1			
Date: 09/21/18 Time: 16:24			
Sample: 2010 2015			
Exogenous variables: None			
User-specified lags: 1			
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel			
Total (balanced) observations: 32			
Cross-sections included: 8			
Method		Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*		-2.37587	0.0088

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality							
Intermediate results on SX1							
Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Band-width	Obs
alger	0.13293	0.6933	1.9955	1	1	1.0	4
Iraq	-0.21427	7.6674	12.994	1	1	4.0	4
saoudia	-0.21199	0.7367	6.2881	1	1	4.0	4
Liby	-1.23916	2917.6	858.47	1	1	4.0	4
kowait	-0.41594	5.0822	4.7662	1	1	4.0	4
qatar	-0.15789	1.7364	13.905	1	1	4.0	4
bahrain	-0.25434	0.3196	2.7395	1	1	1.0	4
emirat	-0.02477	0.0756	3.1444	1	1	1.0	4
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	-0.08634	-2.485	1.206	0.004	1.049		32

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)							
Series: SX2							
Date: 09/21/18 Time: 16:25							
Sample: 2010 2015							
Exogenous variables: None							
User-specified lags: 1							
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel							
Total (balanced) observations: 32							
Cross-sections included: 8							
Method				Statistic		Prob.**	
Levin, Lin & Chu t*				-1.50322		0.0664	
** Probabilities are computed assuming asymptotic normality							
Intermediate results on SX2							
Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Band-width	Obs
alger	0.03710	0.4898	0.2656	1	1	4.0	4
iraq	0.05857	0.1220	0.4000	1	1	3.0	4
saoudia	-0.30000	0.0008	0.0140	1	1	1.0	4
liby	-0.01310	0.4633	0.5820	1	1	0.0	4
kowait	-0.00550	0.0801	0.0660	1	1	0.0	4
qatar	-0.16286	0.0074	0.0200	1	1	1.0	4
bahrain	-0.04376	0.0273	0.0580	1	1	1.0	4
emirat	-0.01055	0.0010	0.0220	1	1	0.0	4
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	-0.00778	-1.576	1.349	0.004	1.049		32

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)							
Series: SX3							
Date: 09/21/18 Time: 16:26							
Sample: 2010 2015							
Exogenous variables: None							
User-specified lags: 1							
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel							
Total (balanced) observations: 32							
Cross-sections included: 8							
Method				Statistic		Prob.**	
Levin, Lin & Chu t*				-2.51112		0.0060	
** Probabilities are computed assuming asymptotic normality							
Intermediate results on SX3							
Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Bandwidth	Obs
alger	-0.15654	10.899	2.0078	1	1	4.0	4
iraq	-0.43520	6.1376	9.6940	1	1	0.0	4
saoudia	-0.16650	0.1808	0.3800	1	1	0.0	4
liby	-0.48140	19.094	16.133	1	1	4.0	4
kowait	-0.14280	0.6701	0.5050	1	1	3.0	4
qatar	-0.11100	0.9109	0.3172	1	1	4.0	4
bahrain	-0.03915	2.3939	0.7008	1	1	4.0	4
emirat	0.37475	0.1476	1.4880	1	1	1.0	4
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	-0.15270	-2.627	1.095	0.004	1.049		32

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)							
Series: SY							
Date: 09/21/18 Time: 16:27							
Sample: 2010 2015							
Exogenous variables: None							
User-specified lags: 1							
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel							
Total (balanced) observations: 32							
Cross-sections included: 8							
Method				Statistic		Prob.**	
Levin, Lin & Chu t*				-3.06352		0.0011	
** Probabilities are computed assuming asymptotic normality							
Intermediate results on SY							

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Band-width	Obs
alger	-0.71793	0.0630	0.0641	1	1	0.0	4
iraq	-0.77046	0.0362	0.0804	1	1	0.0	4
saoudia	-0.84382	0.0540	0.1038	1	1	0.0	4
liby	-1.34293	5.3609	2.0379	1	1	4.0	4
kowait	-0.45285	0.1245	0.1073	1	1	1.0	4
qatar	-2.01154	0.0639	0.1070	1	1	4.0	4
bahrain	-0.00969	0.0095	0.0649	1	1	1.0	4
emirat	-0.71348	0.0254	0.0527	1	1	1.0	4
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	-0.54204	-3.192	1.165	0.004	1.049		32

التحليل الأول الخاص بالإستقرارية ما يمكن ملاحظته من الجدول أن النتائج المحصل عليها بعد تطبيق اختبار (LLS) أن كل المتغيرات مستقرة عند المستوى (level) حيث كانت القيم المحسوبة للإختبار أكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية (5%)، أي أننا نقبل الفرض البديل بأن المتغيرات لا تعاني من مشكلة عدم الاستقرار، يعني عدم وجود جذر الوحدة ما يسمح لنا بمتابعة الدراسة .

2.4. تحديد نوع النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة :

نقوم في هذه النقطة بتقدير المعادلة بطريقة المربعات الصغرى، وعلى أساس أن بيانات الدراسة طولية فإننا نميز ثلاث نماذج: نموذج التجانس الكلي (Pooled)، نموذج الأثر الثابت (MEF) ونموذج الأثر العشوائي (MEA).
- نتائج تقدير نموذج التجانس الكلي:

Dependent Variable: SY				
Method: Panel Least Squares				
Date: 09/21/18 Time: 16:36				
Sample: 2010 2015				
Periods included: 6				
Cross-sections included: 8				
Total panel (balanced) observations: 48				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.012288	0.107652	-0.114149	0.9096
SX1	0.042552	0.004141	10.27507	0.0000
SX2	-0.002997	0.011993	-0.249877	0.8038
SX3	-0.045200	0.025030	-1.805833	0.0778
R-squared	0.712055	Mean dependent var		0.076706
Adjusted R-squared	0.692422	S.D. dependent var		0.760531
S.E. of regression	0.421788	Akaike info criterion		1.191029
Sum squared resid	7.827834	Schwarz criterion		1.346962
Log likelihood	-24.58469	Hannan-Quinn criter.		1.249956
F-statistic	36.26897	Durbin-Watson stat		1.980684
Prob(F-statistic)	0.000000			

-نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت:

Dependent Variable: SY				
Method: Panel Least Squares				
Date: 09/21/18 Time: 16:38				
Sample: 2010 2015				
Periods included: 6				
Cross-sections included: 8				
Total panel (balanced) observations: 48				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.448035	1.133721	0.395189	0.6950
SX1	0.043648	0.004518	9.660753	0.0000
SX2	-0.066806	0.159057	-0.420014	0.6769
SX3	-0.052017	0.029710	-1.750860	0.0883
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.725944	Mean dependent var	0.076706	
Adjusted R-squared	0.651874	S.D. dependent var	0.760531	
S.E. of regression	0.448730	Akaike info criterion	1.433259	
Sum squared resid	7.450268	Schwarz criterion	1.862076	
Log likelihood	-23.39822	Hannan-Quinn criter.	1.595310	
F-statistic	9.800871	Durbin-Watson stat	2.049897	
Prob(F-statistic)	0.000000			

- نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي:

Dependent Variable: SY				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 09/21/18 Time: 16:39				
Sample: 2010 2015				
Periods included: 6				
Cross-sections included: 8				
Total panel (balanced) observations: 48				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.012288	0.114528	-0.107295	0.9150
SX1	0.042552	0.004406	9.658153	0.0000
SX2	-0.002997	0.012759	-0.234875	0.8154
SX3	-0.045200	0.026629	-1.697411	0.0967
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.000000	0.0000
Idiosyncratic random			0.448730	1.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.712055	Mean dependent var	0.076706	
Adjusted R-squared	0.692422	S.D. dependent var	0.760531	
S.E. of regression	0.421788	Sum squared resid	7.827834	
F-statistic	36.26897	Durbin-Watson stat	1.980684	
Prob(F-statistic)	0.000000			

	Unweighted Statistics		
R-squared	0.712055	Mean dependent var	0.076706
Sum squared resid	7.827834	Durbin-Watson stat	1.980684

لتحليل الخاص بالنماذج من خلال الجدول رقم (03)، يتضح ان للنماذج الثلاثة معنوية احصائية وذلك بالنسبة للمعاملات أو المعنوية الكلية حيث احصائية فيشر بالنسبة للنماذج الثلاث ذات دلالة احصائية، كما يظهر لنا أن قيم المعاملات نفسها للنموذج التجميعي ونموذج الأثر العشوائي ولكن يختلفان في احصائية t

3.4 : اختبار hausman هذا الاختبار اقترح سنة 1978 معيارًا للاختيار بينه وبين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية، وتطبيق هذا الاختبار يتطلب استخدام اختبار X^2 المعتمد على احصائية **wald** انطلاقًا من احصائية X^2 لاختبار **H** التي تأخذ الصيغة التالية:

$$H = \chi^2(K) = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})' [var(\hat{\beta}_{FEM}) - var(\hat{\beta}_{REM})]^{-1} (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})$$

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	
Cross-section random	1.396182	3	0.7064	
** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.				
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var (Dif)	Prob.
SX1	0.043648	0.042552	0.000001	0.2734
SX2	-0.066806	-0.002997	0.025136	0.6873
SX3	-0.052017	-0.045200	0.000174	0.6048
Cross-section random effects test equation:				
Dependent Variable: SY				
Method: Panel Least Squares				
Date: 09/21/18 Time: 16:44				
Sample: 2010 2015				
Periods included: 6				
Cross-sections included: 8				
Total panel (balanced) observations: 48				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.448035	1.133721	0.395189	0.6950
SX1	0.043648	0.004518	9.660753	0.0000
SX2	-0.066806	0.159057	-0.420014	0.6769
SX3	-0.052017	0.029710	-1.750860	0.0883
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.725944	Mean dependent var	0.076706	
Adjusted R-squared	0.651874	S.D. dependent var	0.760531	
S.E. of regression	0.448730	Akaike info criterion	1.433259	
Sum squared resid	7.450268	Schwarz criterion	1.862076	
Log likelihood	-23.39822	Hannan-Quinn criter.	1.595310	

F-statistic	9.800871	Durbin-Watson stat	2.049897
Prob (F-statistic)	0.000000		

التحليل الخاص بـ **Hausman test** من خلال نتائج الجدول اعلاه نلاحظ ان القيمة الاحصائية (**chi_Square.statistic**) اقل مقارنة مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 95% وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية أي أن نموذج الأثر العشوائي هو النموذج الأكثر ملائمة - نتيجة اختبار السببية لجرانجر:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/22/18 Time: 20:12
Sample: 2010 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
SX2 does not Granger Cause SX1 SX1 does not Granger Cause SX2	32	6.91455 3.34498	0.0038 0.0504
SX3 does not Granger Cause SX1 SX1 does not Granger Cause SX3	32	24.4958 1.21506	9.E-07 0.3124
SY does not Granger Cause SX1 SX1 does not Granger Cause SY	32	9.94459 7.62203	0.0006 0.0024
SX3 does not Granger Cause SX2 SX2 does not Granger Cause SX3	32	1.70607 5.55673	0.2006 0.0095
SY does not Granger Cause SX2 SX2 does not Granger Cause SY	32	3.31343 2.31214	0.0517 0.1183
SY does not Granger Cause SX3 SX3 does not Granger Cause SY	32	0.39376 26.2706	0.6783 5.E-07

التحليل الخاص بالسببية :

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (02)، تباين حالات وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، علماً أنه يتم تحديد السببية من عدمها بالإعتماد على الإحتمال وإحصائية فيشر ومقارنتها بالقيمة الجدولية لإحصائية **kheideu_wald** ، فقد وجدت علاقة سببية ذات اتجاه ثنائي بين العائدات النفطية والنمو الاقتصادي وكذلك بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، وبين معدل البطالة ومعدل التضخم، وعلاقة سببية ذات اتجاه وحيد بين كل من العائدات النفطية ومعدل البطالة، وبين العائدات النفطية ومعدل التضخم .

4-4 التحليل الخاص بالنموذج الملائم يعني نموذج الأثر العشوائي:

$$S_y = -0.012288 + 0.042552S_{x1} - 0.002997S_{x2} - 0.045200S_{x3} + \varepsilon$$

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الحد الثابت ذو تأثير سلبي ومعنوي، كما أن قيمته تختلف من دولة لأخرى وذلك على حسب خصوصية كل دولة* وجود علاقة طردية بين العائدات النفطية ومعدل النمو الاقتصادي وذلك يرجع نتيجة لاستقرار أسعار النفط او تحسن معدلات التبادل التجاري * ظهور معدلي البطالة والتضخم سالبين. اما من الناحية الاحصائية نلاحظ ان قيمة معامل التحديد 0.71 مرتفعة نوعا ما وهذا ما يفسر شدة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له، أي ان تغير في العائدات النفطية يرجع إلى المتغيرات التفسيرية بنسبة 71% والباقية لمتغيرات اخرى غير مدرجة في النموذج.

خاتمة:

من خلال العرض يتبين لنا مدى الأهمية الاستراتيجية للنفط في النمو الاقتصادي وارتباطه به على المستوى العالمي والمحلي، كما أن الهيكل الإقتصادي للدول العربية يجعلها تحظى بمكانة مهمة ضمن مصادر الطاقة، ولكن التذبذبات في أسعار هذه المادة الخام من ارتفاع وانخفاض تؤثر إيجاباً أو سلباً على اقتصاديات الدول العربية، وتتحدد هذه الأسعار بعدة عوامل أهمها عاملي العرض والطلب في الأسواق العالمية للنفط بحيث تنقسم هذه الأسواق إلى أسواق فورية وأسواق آجلة، يتم التعامل فيها وفقاً لميكانيزمات العرض والطلب وتضارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين وعوامل أخرى من بينها المنظمات الدولية كالأوبك، فاعتماد اقتصاديات بعض الدول على مواردها الطبيعية بصفة شبه تامة وتميزها بخصائص تختلف عن اقتصاديات الدول الأخرى، جعلها اقتصاديات ريعية وبالتالي فإن هذه الدول حتما تواجه صعوبات في تحقيق عملية التنمية وفي حدوث تحولات اجتماعية واقتصادية للدول من خلال الزيادة في الإنفاق العام للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

من خلال هذه الدراسة يمكن تلخيص النتائج التالية:

- يتميز النفط بكونه المادة الأساسية للطاقة في العالم وهو مادة يتحدد سعرها لعدة عوامل إقتصادية وجيوسياسية.
- تتحدد أسعار النفط بعوامل الطلب والعرض العالميين والتي تتغير تبعا لتقلب السوق النفطية، إلا أن هناك عوامل أخرى لها دور في تحديد أسعار النفط كالعوامل الجيوسياسية، العوامل المناخية، الكوارث الطبيعية، الأزمات النفطية.
- يرتبط إقتصاد الدول العربية بقطاع النفط في معظمها، وتشكل العوائد النفطية فيه المصدر الأساسي للدخل مع تراجع القطاعات الأخرى التي تساهم بنسبة ضئيلة، كما أن زيادة الإنفاق المتزايد يؤدي إلى تفاقم أثر المرض الهولندي فيها؛
- يساهم ارتفاع أسعار النفط في تحسين بعض المؤشرات الداخلية الكلية كالبطالة ونمو الناتج المحلي على المدى الطويل، بحيث زيادة الإيرادات تشكل مصدراً لتمويل للتنمية الاقتصادية، تؤدي إلى زيادة النفقات والتي توجه إلى الإنفاق الاستثماري وبالتالي التقليل من معدلات البطالة، كما يكون له أثر سلبي من خلال زيادة الإنفاق غير الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية وارتفاع معدلات التضخم بزيادة الطلب المحلي على الواردات التي ترتفع تكاليفها في الدول الصناعية بارتفاع أسعار النفط؛

- إن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الفوائض المالية من الإيرادات المتأتية من الصادرات، وبالتالي يؤثر إيجاباً على بعض المؤشرات زيادة احتياطي الصرف، تراجع معدلات المديونية وزيادة رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات، كما أن هناك تأثير سلبي على مؤشرات أخرى كسعر الصرف الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات وارتفاع قيمة الواردات؛

المقترحات

- من خلال تناول مختلف جوانب المتعلقة بأثر العائدات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية وكذا دراسة الحالة على الدول العربية المصدرة للنفط، أمكن استخلاص مجموعة من النتائج تشمل:
- على الاقتصاديات العربية الريعية تنوع مصادر دخلها، وخاصة التي تعتمد على مورد واحد هو النفط لأنه مورد ناضب وأسعاره تعرف تقلبات في السوق النفطية، والتحول من اقتصاد ريعي إلى تنوع الاقتصاد؛
- يجب إدراك أن أسعار النفط سواء كانت مرتفعة جداً أو منخفضة جداً لا تخدم أي من الدول المستهلكة كانت أم المنتجة، فانخفاضها يحد من الاستثمارات في هذا المجال وارتفاعها يخلق عدم التوازن في جميع أنحاء العالم؛
- يتطلب تسعير النفط مقابل سلة من العملات وليس الدولار فقط من الدول المنتجة وخاصة الأوبك لتفادي انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى.

- العمل على التصدي للصددمات الخارجية والمتعلقة باستمرار انخفاض أسعار النفط التي تحدث اختلالات في التوازنات الكلية، ما دامو معتمدين على النفط كمصدر وحيد للدخل وهذا ما أثبتته الانهيار في أسعار النفط خاصة في الفترة الأخيرة واستنزاف احتياطي الصرف الأجنبي.

قائمة المراجع:

- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- Jean piere Angelier, énergie international 1987-1988, Economica 1987.
- خليل عبد القادر، تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له المخاطر والحلول، يومي 7 و8 أكتوبر 2015، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- عباس علي النقي، تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الدول المصدرة للنفط، 39، 2012.
- شريفة بالشعور، أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد 5، 2016.
- عباس علي النقي، تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الدول المصدرة للنفط، العدد 42، 2015.
- تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الدول المصدرة للنفط، 2017.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

محمد ماحي وعبدالقادر قطاق، (2019)، إنعكاسات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول الأوباك خلال الفترة (2000 - 2015) دراسة قياسية إستشرافية، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 02 (العدد 01)، جامعة الجزائر 3، ص.ص 07 - 24، الجزائر.